حديث: (سبقت رحمتي غضبي) دراسة عقدية

د.هند بنت علي بن عبد الله بن مطرود

أستاذ مساعد – مسار العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة – قسم الدراسات الإسلامية –كلية التربية – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.

The Hadith "My Mercy Preceded My Anger": A doctrinal study

Dr. Hind bint Ali ben Abdullah ben Matroud

Assistant Professor، Track of Faith and Contemporary Intellectual Doctrines، Department of Islamic Studies، Faculty of Education، King Saud University، Saudi Arabia.

ملخص البحث:

هذا البحثُ يتناول حديثًا عظيمًا اشتملَ على جُملةٍ من المسائل العقدية، والتي يمكن الإشارةُ إليها كما يلي:

- إثباتُ فعلِ الكتابة.
- إثباتُ أنَّه– سبحانه وتعالى– يوجِب على نفسِه ما شاء، كما يحرِّم على نفسِه ما شاء. والتأكيد على أنَّه لا أحد يوجبُ عليه سبحانَه ولا يُحرِّم.
- إثباتُ النَّفس لله تعالى كما يليقُ بجلاله وعظمتِه، كما ثبتَ ذلك في أدلَّة الكتاب والسنة.
- إثباتُ العلوِّ والفوقيَّة لله تعالى، والاستواءِ على العرش، كما ثبتتْ هذه الصفاتُ لله في أدلة الكتاب والسنة.
- إثباتُ صفةِ الرحمة كما أُثبتَت لله تعالى في الكتاب والسنَّة.
- إثباتُ صفةِ الغضب كما أُثبتَت لله تعالى في الكتاب والسنة. ومن خلال هذه الجزئية تم التوصُّل إلى أنَّ الرحمةَ تقابل الغضب، وأمّا الرِّضا فيُقَابله السَّخَط، كما أنَّ صفاته تعالى تَتَفاضَل، وكلامَه يتفاضَل، وأنَّ المرء كلما كان بربِّه وأسمائِه الحسنى وصفاتِه العلى أعْرفَ كانَ له أقرب، ووجدَ ثمراتِ إيمانه بأسماءِ الله وصفاته في حياته.

وقدِ انتظمَ البحثُ في مقدمة، وسبعةِ مباحث، وخاتمة..

الكلمات المفتاحية: صفات الله الحسنى، العقدية،

Abstract

This article aims to tackle the Hadith "My Mercy Preceded My Anger". This great Hadith includes a number of doctrinal issues such as proof of the act of writing، and that the Almighty Allah obliges Himself as He wishes، and no one has anything to do with Him. The proof of the self to Allah as befitting His Majesty and Greatness، as evidenced in the Holy Qur'an and Sunna، as well as the proof of Allah's superiority over all Creations and Creatures، and His sitting on the Throne. These qualities of Allah have been established in the proofs of the Holy Qur'an and Sunna. These qualities include the quality of Mercy and the quality of Anger. Mercy meets Anger، while Satisfaction is met with Indignation. Allah's qualities are differentiated and His Words are also differentiated. The more one knows Allah and His qualities and names، the more he is closer to Him، finding the fruits of his faith in Allah's names and qualities in his life.

Keywords: Allah's qualities، doctrineness، mercy، anger، self.

الرحمة، الغضب، النفس.

المقدمة:

إنَّ الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ومِن سيئات أعمالنا. مَن يهدِه اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له. وأشهدُ أن لا إله إلّا اللهُ، وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله، أمّا بعد:

فإنَّ المتأمّل للنصوصِ الواردة في الكتابِ والسُّنة يتبيَّن له أهميةُ إيضاح مسائل العَقيدة المستمدَّة مِن النصوص الصَّحيحة الثابتة، لا سيَّما إذا كانت تلك المسائلُ متعلقةً ببيانِ صفاتِ المولى- جلَّ في عُلاه-. واسْتشعارًا منّي لأهميةِ الموضوع؛ فقد رأيت الكتابةَ عنْ صفات الله تعالى وأفعاله- جلَّ في عُلاه-، وذلك مِن خلال حديث أبي هُريرةَ رضيَ اللَّهُ عنْه، الواردِ في الصَّحيحين: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَليه وسَلَّم- قال: لما قَضَى اللَّهُ الخَلْقَ كتبَ عِندَه فوقَ عَرْشِه: "إنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي". بغية استخراج- واستنباطِ- بعض الأحكام الخاصَّة بالمسائل العقديَّة الواردة في هذا الحديث القدسي.

أهميةُ الموضوع:

تتبيَّن أهميةُ الموضوع مِن خلال النقاط الآتية:

١- علاقةُ محتوى الحديث بأهمِّ ركنٍ مِن أركانِ الإيمان؛ وهو الإيمانُ بالله جلَّ وعَلا؛ حيثُ مِن الإيمان بالله الإيمانُ بأسمائه وصفاته تعالى.

٢- هذا البحثُ يوضِّح منهجَ أهل السنة والجماعة في صفاتِ الله وأفعاله الواردةِ في الحديث.

٣- يُبيِّن هذا البحثُ المعاني والآثارَ المترتبة على صفاتِ الله وأفعاله الواردة في الحديث.

أسبابُ اختيار الموضوع:

مِن أهمِّ الأسباب لاختيارِ الموضوع ما يلي:

١. ارتباطُ موضوع البحث بالإيمانِ بالله تعالى، خاصَّة أسمائه وصفاته.

٢. كثرةُ المسائل العقديَّة في هذا الحديث القدسي.

٣. هذا الموضوعُ- على حسب علمي- لم يتناولْه باحثٌ ببحثٍ مُستقل.

أهدافُ البحث:

يرْمي البحثُ إلى تحقيقِ الأهداف التالية:

١. بيانُ صفاتِ الله تعالى وأفعالِه الواردة في هذا الحديث؛ لغة، واصطلاحًا.

٢. إبرازُ منهجِ أهل السنَّة والجماعة في صفاتِ الله تعالى وأفعالِه الواردة في هذا الحديث.

٣. استنباطُ المسائل العقديَّة الأخرى الواردة في هذا الحديث القدسي.

منهجُ البحث:

اعتمدَ البحثُ في عرضِه للموضوعِ على: المنهجُ التَّحليلي والمنهجُ الاستقرائي.

إجراءاتُ البحث:

١ – عزْو الآياتِ الواردة بذكْر اسمِ السورة، ورقمِ الآية، معَ كتابتها بالرسم العثماني.

٢ – تخريجُ الأحاديثِ النبوية، فما كان منها في الصَّحيحين أو أحدهما فإنَّني أكتفي بالعزْو إليهما، أو إلى أحدهما. وما كان في غيرهما فإنَّني أذكرُ مَن أخرجَه دونَ استيعاب، معَ ذكر أقوال أهل العلم في الحُكم عليها إن وجِد.

٣– إيضاحُ المسائل العقديَّة الواردةِ في الحديث، والتعليقُ عليها حسبَ ما يقْتضيه المقام، دونَ ذكر رواياتِ الحديث أو ألفاظه.

٤– توثيقُ النقول والأقوالِ من مصادرها المعتمدة.

٥– ذكرُ معاني الألفاظ الغريبة.

٦– عملُ الفهارس العلميَّة اللازمة.

الدراساتُ السابقة:

بعدَ بحثٍ وتدقيقٍ أستطيعُ القولَ إنَّني لم أقفْ على دراسةٍ علمية تتعلَّق بدراسةِ هذا الحديث القدسي دراسةً عقديَّة على وجْه الخصوص؛ سواء أكانَ ذلك في رسالةٍ علمية، أو بحثٍ مُحكَّم، وجلُّ ما وجدتُه إنَّما هوَ اقتصرَ على ذكْرِ شروحه ومَرويّاته وألفاظه أثناءَ شرحِ العلماء له عمومًا، ولا يُفْردون المسائلَ العقدية المتعلِّقة بهذا الاسم على وجْه الخصوص بدراسةٍ مُستقلة.

خطَّةُ البحث:

يشتملُ البحثُ على: مقدِّمة، وسبعة مباحث، وخاتمة.

المقدِّمة: تشتملُ على: أهميةِ الموضوع، وأسبابِ اختياره، وأهدافِه، ومنهجِه، وإجراءاتِه، والدراساتِ السابقة، وخطَّته.

المبحثُ الأوَّل: إثباتُ أنَّ الكتابةَ من أفعاله سبحانه وتعالى، وفيه مطْلبان:

المطلبُ الأوَّل: إثباتُ فعْل الكتابة لله تعالى.

المطلبُ الثّاني: أقوالُ المتأوِّلين في فعل الكتابة.

المبحثُ الثّاني: منهجُ أهل السنَّة والجماعة في إيجابِ الله تعالى على نفسِه ما يشاء، ويشتملُ على:

المطلب الأوَّل: أنَّ الله تعالى يوجِبُ على نفسِه ما شاء، كما يحرِّم على نفسِه ما شاء، ولا أحد يوجِبُ عليه سبحانه، ولا يُحرِّم.

المطلب الثّاني: الرَّدُّ علَى مَن زعمَ أنه لا يجبُ على الله تعالَى شيء.

المبحثُ الثّالث: إثباتُ النَّفس لله تعالى، يشتمل على:

المطلب الأوَّل: إثباتُ النَّفس لله تعالى.

المطلب الثّاني: أقوالُ المتأوِّلين في إثبات النفس لله تعالى.

المبحثُ الرّابع: إثباتُ الفوقيَّة لله تعالى، والاستواءِ على العرش، ويشتمل على:

المطلب الأوَّل: إثباتُ الفوقيَّة والاستواءِ لله تعالى.

المطلب الثّاني: أقوالُ المتأوِّلين في صفةِ الفوقيَّة والاستواء على العرش لله تعالى.

المبحثُ الخامس: إثباتُ صفتي الرَّحمة والغضب لله تعالى، ويشتمل على:

المطلب الأوَّل: إثباتُ الرحمة لله تعالى.

المطلب الثاني: إثباتُ صفةِ الغضب لله تعالى.

المطلب الثالث: أقوالُ المتأوِّلين في صفتي الرحمة والغضب.

المطلب الرابع: العلاقة بين صفتي الرحمة والغضب.

المبحثُ السّادس: ثمراتُ الإيمان بالصفاتِ الواردة في هذا الحديث.

الخاتمة: تشتملُ على أهمِّ النتائج التي تمَّ التوصلُ إليها.

المصادرُ والمراجع.

هذا، واللهَ أسألُ التوفيقَ والسداد، وأنْ يجعل هذا البحثَ خالصًا له سبحانَه وتعالى، وأن ينفعَ به المسلمين، إنَّه جَوادٌ كريم.

المبحثُ الأوَّل: إثْباتُ أنَّ الكتابَةَ مِن أفْعالِه سبْحانَه وتعالى

ممّا ينبغي الإشارةُ إليه التعريفُ بالصِّفاتِ الفِعْليَّة لله تعالى: هيَ الصِّفاتُ المتعلِّقةُ بمشيئتِه. وهِيَ نوعان:

١- صفاتٌ لهَا سببٌ معلومٌ، مِثل: الرِّضَا، فاللَّهُ- عزَّ وجلَّ- إذا وجَدَ سببَ الرِّضا رضِيَ، كمَا قالَ تعالَى: {إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ} [الزمر: ٧].

٢- وصفاتٌ لَيْسَ لها سببٌ معلومٌ، مثلَ: النُّزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا حينَ يبْقَى ثلثُ اللَّيلِ الآخِر. وقدِ اصْطلحَ العلماءُ- رحِمَهُم اللَّهُ- أنْ يُسمُّوا هذهِ الصِّفاتِ بالصِّفاتِ الفِعليَّة؛ لأنَّهَا مِن فِعْلِه سبحانَه وتعالَى، ومن هذه الصفات الفعلية(صفة الكتابة)، وبيانها في المطلبين الآتيين:

المطلبُ الأوَّل: إثباتُ فعْل الكتابة لله تعالى:

الفرع الأول: إثبات فعل الكتابة لله تعالى وأنواعها.

والكتابةُ فعلٌ من أفعالِ الله تعالى التي يفعلُها متى شاء سبحانه وتعالى، قالَ ابنُ القيم رحمه اللهُ تعالى: "وفي الصَّحيحين عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: قال رسولُ الله- صلى الله عليه وسلم-: "لما خلَقَ اللهُ الخلْقَ كتبَ في كِتابِه، فهُوَ عنْدَه فَوْقَ الْعَرْشِ: إنَّ رَحْمَتِي تَغلِبُ غضَبِي". وفي لفظٍ آخر: "كتَبَ فِي كِتابِه علَى نَفْسِه، فهُوَ مَوْضوعٌ عنْدَه: إنَّ رَحْمَتِي تَغلِبُ غَضَبِي"، وفي لفظٍ: "وَضْعٌ عِنْدَه علَى العَرْش"، وفي لفظ: "فهُوَ مَكْتوبٌ عنْدَه فوْقَ العَرْش". وهذه الألفاظُ كلُّها صِحاحٌ في صحيح البُخاري ومُسلم[١]. ولم ينصّ على ماهيةِ هذا الكتاب؛ هل هو اللوحُ المحفوظ أم غيرُه؟. قال الحافظ ابنُ حجرٍ رحمه اللهُ تعالى: "والغرضُ منه الإشارةُ إلى أنَّ اللوحَ المحفوظ فوقَ العرْش"[٢].

وسواءًا كان هو اللوحَ المحفوظ أم غيرَه، فإننا نُثبت فوقيةَ هذا الكتاب، ولا إشكالَ في عدم النصِّ على هذه المسألة في آياتِ القرآن الكريم؛ لأنَّه يجبُ علينا التصديقُ بالخبر الصَّحيح عن النبي- صلى الله عليه وسلم- فهوَ وحْي، قال اللهُ تعالى: {مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: ٢ – ٤].

فهذا الحديثُ فيه دلالةٌ على إثباتِ فعْلِ الكتابةِ منَ الله، أو صفةِ الكتابة، أنَّ الله يكتبُ ما شاء. والكتابةُ المضافَة إلى الله تعالى نوعان:

النوع الأول: الكتابةُ بمعنى الإيجاب:

تأتِي الكتابة بمعنى الحُكْم والإيجاب؛ كما في قوله تعالى (كتَبَ علَى نَفْسِه) (سورة الأنعام: ١٢) يعني: أوجبَ على نفسِه، وما يوجبُه على نفسه إمّا أنْ يكون شرعيًّا، ومثالُه قولُه تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} [البقرة: ١٨٣]، أو قوله صلى الله عليه وسلم: "خَمْسُ صَلواتٍ كَتبَهُنَّ اللهُ علَى عِبادِه فِي اليوْمِ واللَّيلةِ" بلفْظ: "خَمْسُ صَلواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ علَى العِبادِ"[٣] فكتبَها يعني: أوجبَها، أي: أوجبَها سبحانَه وتعالى على عباده. وإمّا أنْ يكونَ كونيًّا، ومِنْ شواهده قولُه تعالى: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ} [الأنبياء: ١٠٥]، فكُلُّ هذِه المخلوقات قدْ جرَى بها طلبُ القدَر وكتابة القَدَر، "أوَّلُ ما خَلقَ اللهُ القلمَ، قالَ لَه: اكتُبْ"[٤].

النوع الثاني: الكتابةُ التي تكونُ باليدِ والقلَم:

تأتِي الكتابةُ أيضاً بمعنى الفعْل الذي يكونُ باليدِ والقلم، مثْلما نفعلُ نحنُ البشرُ من أشكالِ الكتابة، فالكتابةُ التي ذُكِرَتْ في هذا الحديث تتضمَّن المعنيَيْن: معنى الكتابة الفعليَّة التي تكون باليدِ كما يشاء الله، فالكتابة المذكورة في الحديث تتضمن الكتابة بمعنى الإيجابَ مِنَ الله على نفسه، أنَّه كتبَ على نفسه،

بمعنى: أوجبَ على نفسِه بكتاب كُتُبه؛ فهذا الكتابُ موضوعٌ عندَه فوقَ العرش، {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ}؛ إذًا، هذا فيه معْنى الإيجاب، أنَّ اللهَ أوجبَ على نفسِه، ويظهر أنَّ الإيجابَ الذي عُبِّرَ عنه بالكتابة أنَّه يعني إيجابًا قد حدث؛ بمعنى أنَّه قد تمَّ ووقعَ بكتابة، بكتابٍ مكتوب، كما في هذا الحديث الذي بين أيدينا، يعني: كأنَّه يُتَرجِم أو يفسِّر قولَه تعالى: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ}.

الفرع الثاني: إثْباتُ مضمون الكِتابِ قَوْلُه: "إِنَّ رَحْمَتِي تَغلِبُ غَضَبِي" ومكانه:

أولاً: إثبات مضمون الكتابة:

إنَّ مِنَ الإيمان بالغيبِ الإيمانَ بهذا الكتاب الذي كتبَ اللهُ فيه؛ "إِنَّ رَحْمَتِي تَغلِبُ غَضَبِي". فَمِنْ عِلْمِ الإيمان بالغيب الإيمان أنَّ عندَ الله كتابًا كتبَه، وأنَّه كتب فيه على نفسِه: "إِنَّ رَحْمَتِي تَغلِبُ غَضَبِي"، فنستفيدُ مِنْ هذا الحديثِ وجوبَ الإيمان بهذا الكتاب.

ثانياً: أنَّ هذا الكتابَ فوقَ العرش:

وهذا تابعٌ للمسألة التي قبْلها؛ يعني: مِنَ الإيمانِ بهذا الكتاب، الإيمانُ بأنَّه فوق العرش، لا في أيْدي الملائكة؛ كما أخبرَ أعْلَمُ الخَلْقِ بربِّه "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

المطلبُ الثّاني: أقوالُ المتأوِّلين في فعْل الكتابة:

الذين تأوَّلوا فعلَ الكتابة لله تعالى كان تأوُّلُهم مبنيًّا على نفْي الأفعال الاختياريَّة عن الله عزَّ وجَلّ، وقد ذكر شيخُ الإسلام خلاصةَ أقوالِ الطوائف في هذه المسألة، فقال: "وأمّا مسألةُ قيام الأفْعال الاختيارية به: فإنَّ ابنَ كلابٍ والأشعريَّ وغيرَهما ينفونها"(٥).

فالأشاعرةُ يعتقدون أنَّ أفعالَ الله عبارة عن تعلُّقِ القدرة بالمقْدوراتِ دونَ قيام فعلٍ بذاته تعالى، وقد قابلتِ الماتريديةُ هذا الرأيَ وقالتْ برجوع جميعِ صفات الأفعال إلى صفةِ التكوين القديمة عندَهم، ويمكن عرضُ وجْهِ الخلاف بينَ الأشاعرة والماتريدية على النَّحو التالي: أنَّ الأشاعرة تعتقدُ بحدوث صفاتِ الفعل- معَ إنكارهم بحُلول الحوادث بذاتِ الله. أمّا الماتريدية، فإنَّها تعتقد بقِدَم جميع الصفات.

والمقدِّمةُ التي بنَتْ عليها الأشاعرةُ مذهبَهم أنَّه لو كان الفعلُ غيرَ المفعول لكان إمّا قديمًا أو حادثًا: فإن كان قديمًا لزمَ قدَمُ المفعول، وهوَ مُحال. وإن كان حادثًا لزمَ أن تقومَ به الحوادث. ثمَّ إنَّ ذلك الحادثَ يفتقر إلى حادثٍ آخر، ومن هنا يلزمُ التسلسلُ؛ وهذا باطل.

ويُرَدُّ على هذه الشبهةِ بأنَّ الفعلَ يفتقر إلى فعلٍ قبْله، فذاكَ غيرُ مُمتنع، وليس هذا تسلسلًا في الفاعلين والعِلل الفاعلة؛ بل هو تسلسلٌ في الآثار، وهو حصولُ الشيء بعدَ شيء، ودليلُه قولُه تعالى: {قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} (سورة

الكهف: ١٠٩)، فكلماتُ الله لا نهايةَ لها، وهذا تسلسلٌ جائزٌ كالتَّسلسل في المستقبل؛ لأنَّ نعيمَ الجنة لا ينفَد، فإذا كان هذا التسلسلُ جائزًا في المستقبل، فما الذي يمنَعُ أن يكون في الماضي؟!

وقول الأشاعرة في الأفعال التي هي المفْعولات المنفَصِلة باطل، حيث فتحتْ على نفسها بابًا تسلَّط مِن خلاله الفلاسفةُ القائلون بقِدَم العالم، فقالتْ لهم: إنَّ الفعلَ لو كان صفةَ كمالٍ لزم عدمُ الكمالِ في الأزل، وإنْ كان صفةَ نقص لزم اتِّصافُه بالنَّقائص. فلم تجدِ الأشاعرةُ من هذا الإلزام مفرًّا إلّا أنْ تقرَّ بأنَّه ليس صفةَ نقصٍ ولا كمال(٦).

المبحثُ الثّاني: منهجُ أهلِ السنَّة والجماعةِ في إيجابِ الله تعالى على نفسِه ما يشاء

المطلبُ الأوَّل: أنَّ اللهَ يُوجِبُ ويحرم علَى نفْسِه ما شاء، ولا أحدَ يُوجِبُ عَليْه سُبحانه ولا يُحرِّم.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمَه الله: "اتَّفق العلماءُ على وجوبِ ما يجبُ بوعْده الصادق، وتَنازَعوا: هل يوجِبُ بنفسِه على نفسِه؟ عَلى قوليْن، ومَن جوَّز ذلك احتجَّ بقوله سبحانه: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ}[الأنعام: ٥٤]، وبقولِه- صلى الله عليه وسلم- في الحديث الذي يرويه عن ربِّ العزَّة جلَّ وعَلا: "إنِّي حرَّمتُ الظلمَ على نفسي، وجَعَلتُه بينَكم محرَّمًا".

وأمّا الإيجابُ عليه سبحانَه وتعالى، والتحريمُ بالقياس على خلقِه، فهذا قولُ القَدريَّة، وهو قولٌ مُبتَدَع، مُخالفٌ لصحيح المنْقول وصريحِ المعقول. وأهلُ السنَّة متَّفقونَ على أنَّه سبحانه خالق كلَّ شيءٍ ومليكُه، وأنَّ ما شاءَ كانَ وما لم يشأ لم يكُن. وأنَّ العبادَ لا يوجِبون عليه شيئًا، ولهذا كان مَن قالَ مِن أهل السنَّة بالوجوب، قال: إنَّه كتبَ على نفسِه، وحرَّم على نفسِه، لا أنَّ العبدَ نفسَه يستحقُّ على الله شيئًا، كما يكونُ للمخلوق على المخلوق"(٧).

المطلبُ الثّاني: الرَّدُّ علَى مَن زعم أنَّه لا يجِبُ علَى الله تعالى شيْء:

في هذا الحديثُ دليلٌ لأهل السُّنة أنَّ الله يجبُ عليه ما أوجبَه- هو- على نفسِه، فلا أحدَ يوجِب عليه ولا يُحَرِّم عليه، لكنَّه تعالى يوجِب على نفسِه، وما أوجبَه على نفسِه لا بدَّ أنْ يفعله، ويُحَرِّم على نفسِه؛ كما في الحديث القُدسي: "يَا عِبَادِي، إنِّي حرَّمتُ الظُّلْمَ علَى نَفْسي، وَجعَلْتُه علَيكُم مُحَرَّمًا، فَلا تَظالَموا"(٨). فهوَ يوجِب على نفسه ويُحَرِّم على نفسه. أوجبَ على نفسه التوبةَ على التائبين، كما يدلُّ عليه لفظ: {إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلونَ السُّوءَ بِجَهالَةٍ} [النساء: ١٧]، فالله أوجبَ على نفسه التوبةَ على التائبين. وأوجبَ على نفسه أجْرَ المهاجر الصّادقِ في نيَّته، الذي خرجَ مِنْ بيته فأدركَه الموت، قالَ الله: {فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ}(٩) فالحديثُ دليلٌ لمذهبِ أهل السُّنة والجماعة. ومِن أدلَّتهم حديثُ معاذٍ (١٠) المشهور؛ قالَ النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "يَا مُعاذُ، أتَدْري ما حَقُّ اللهِ علَى العِبادِ؟! وَما حَقُّ العِبادِ علَى اللهِ؟! قُلْتُ: اللهُ وَرسولُه أعْلَمُ. قال: حَقُّ اللهِ علَى العِبادِ أنْ يَعْبدوه، وَلا يُشْرِكوا بِه شَيئًا، وَحَقُّ

العِبادِ علَى اللهِ أنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لا يُشْرِكُ بِه شَيئًا»[١١]. و(حَقُّ): يعني أنَّ عدمَ تعذيبِ الموحِّدين حقٌّ على الله، أحَقَّه اللهُ على نفسه.

وهذا الحديثُ كما أنَّه دليلٌ لأهل السُّنة فيما ذَهبوا إليه؛ ففيهِ الردُّ على بِدَعِ الأشاعرةِ الذين يقولون: لا يجبُ على الله شيء، ولا يَحْرُم عليْه شيء. كُلُّ مُمْكنٍ يجوز على الله، فما ثَمَّ إلَّا المشيئة، وينفون الحكمة، فلا يَحْرُم عليه شيْء، ولا يجبُ عليه شيْء، كأنَّهم يقولون: إنَّه يجوز عقلًا أنْ يعذِّب اللهُ أنبياءه ورسلَه والمؤمنين، لو شاءَ وفَعَلَ كان هذا حسنًا منْه، وبالعكس، لكنَّنا استفدْنا أنَّ اللهَ يُدْخِلُ المؤمنينَ الجنةَ بالخبر، وهذا مبنيٌّ على نَفْيِ الحكمة؛ نَفْيِ الحكمة عن الله في أفعاله[١٢]، وهُمْ بهذا خالفوا النُّصوص، ثُمَّ إنَّهم يقِفون مِنْ هذه النُّصوص موقفَ التأويل، فعندَهم أنَّ الظلمَ- المراد في الحديث- هو المستحيل؛ كالجمْع بينَ النَّقيضين، يقولون: هذا هو الظلم. أمّا أنْ يعذِّب أحدًا بغيْر ذنبٍ أو يُعذِّب أحدًا بذنبِ غيره؛ فهذا ممكنٌ ويَجوز أنْ يكونَ مِنَ الله- تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا. فالحديثُ فيه الردُّ عليهم، وهكذا الآياتُ الدالَّة على أنَّ اللهَ أوجبَ على نفسِه كما تَقَدَّم.

كما أنه يقولون: إنَّه لا يجبُ على الله شيء مِن قبَل العقل، ولا يجبُ على العبادِ شيء قبلَ ورود السَّمع، فالعقلُ لا يدلُّ على حُسن شيءٍ، ولا على قُبْحِه قبلَ ورودِ الشرع. وفي حُكم التكليف، وإنما يتلقَّى التَّحسين والتقبيح مِن موارد الشَّرع وموجبِ السَّمع. قالوا: ولو عكسَ الشرعُ فحسَّن ما قبَّحَه، وقبَّح ما حسَّنه لم يكنْ ممتنعًا. وهذا قولُ الأشاعرة ومَن وافقهم[١٣].

والأشاعرةُ لأنَّهم يميلونَ إلى "الجبر" في القَدر، قالوا بالتَّحسين والتقبيح الشرعي فحسب، ولذلك احتجَّ الرّازي صراحةً عليه بالجبْر، فإنَّه أثبتَ أنَّ العبدَ مجبورٌ على فعلِه القبيح، فلا يكون شيء مِن أفعال العباد قبيحًا.

ويرى شيخُ الإسلام أنَّ هذه الحجةَ هي في الأصلِ حجةُ المشركين المكذِّبين بالرسول- صلّى اللهُ عليه وسلم- الذين قالوا: {لَوْ شاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ} [الأنعام: ١٤٨]، فإنهم نفوا قبحَ الشِّرك، وتحريم ما لم يحرِّمْه اللهُ من الطيباتِ بإثبات القدر، لكنَّ شيخَ الإسلام يستدركُ- إنْصافًا لخصومِه- فيقول: "لكنَّ هؤلاء الذين يحتجّونَ بالجبر على نفيِ الأحكام إذا أقرّوا بالشَّرع لم يكونوا مثلَ المشْركين من كلِّ وجْه، ولهذا لم يكنِ المتكلمون المقرُّون بالشريعة كالمشركين وإنْ كان فيهم جزءٌ من باطلِ المشركين، لكن يوجد في المتكلمين من المتصوفة طوائفُ يغلُب عليهم الجبرُ حتى يكفروا حينئذٍ بالأمْر والنَّهي والوعْد والوعيدِ والثواب والعِقاب، إمّا قولًا وإمّا حالًا وعملًا..."[١٤].

المبحثُ الثّالث: إثباتُ النفْسِ لله تعالَى

المطلبُ الأوَّل: إثباتُ النفسِ لله تعالَى:

إنَّ المتأمِّل في قولِه صلَّى الله عليه وسلم: "كتبَ فِي كِتابِهِ علَى نَفْسِهِ" ليُدرك تمامَ الإدراك إثباتَ صفةِ النَّفس. والنفسُ جاءت في القرآن في مواضِع منها قوله تعالى: {وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ} [آل عمران: ٢٨- ٣٠]، وقوله تعالى {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ} [الأنعام: ٥٤] وغيرها.

وإثباتُ النفسِ أنْ نقول: اللهُ نفسُه فوقَ العرش. والمرادُ بالنفس هي الذات، كما هـ يقول شيخ الإسلام بن تيمية في مجموع الفتاوى: (ونفسه وهي ذاته المقدسة) (١٥) ومفهوم الذاتُ في اللغة العربية أنّه إذا قالَ لك قائل: جاء محمدٌ نفسُه؛ أيْ: هو نفسه، يعني بعينه. {وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَاللّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ} [آل عمران: ٣٠]، وقال في آيةٍ أخرى: {وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ} [البقرة: ٢٣٥]. وقوله تعالى: {فَاحْذَرُوهُ} هو معنى: {وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ} تمامًا. واحْذروه أي: احذروا الله أنْ يعذِّبَكم ويُعاقبكم؛ فإنَّه لا تخفَى عليه خافيةٌ، يعلمُ ما في أنفسكم، {وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ} أي: راقِبوه، واحْذروا عقابَه وسخطَه.

إذًا، لفظُ النَّفس- ومعنى النَّفس- جاءَ في مواطنَ في الكتاب والسُّنَّة، ولا يجوزُ أن تفسَّر النفسُ بمعنى الرُّوحِ، الرُّوحُ- يعني- له نَفس، رُوح وحياةٌ.. وكذا، وأمَّا قوله تعالى: {وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ} [السجدة: ٩] ليسَ المرادُ أنَّه نفخ فيه شيئًا مِنْ ذاته كما يظنُّه البعضُ أو يتوهَّمه؛ بل نفخَ فيه مِنْ رُوحِه؛ فإضافةُ الرُّوح هنا- مِنْ إضافة المخلوق إلى خالقِه- إضافةُ تَشريف، كما سَمَّى جبريل رُوحه {فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا} [مريم: ١٧]؛ حيثُ سَمَّى جبريلَ عليه السلامُ رُوحًا، وأضافَه إلى نفسِه، وأضافَ المسيحَ عليه السلامُ إلى نفسِه بقوله: {وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ} [النساء: ١٧١].

المطلبُ الثّاني: أقوالُ المتأوِّلين في إثبات النَّفس لله تعالى:

اختلفَ المتأوِّلون في تحديدِ معنى النَّفس لله تعالى، فمنهم مَن جعلها مُرادفةً للبدن، ومنهم مَن جعلها مُرادفةً للعقل، ومنهم مَن جعلها ذاتَ الشيء وعيْنَه. وقد ناقشَ شيخُ الإسلام- رحمه الله- هذه التأويلاتِ نقاشًا مُستفيضًا نذكرُ منه قولَه: "وأمّا قولُ المؤسس- يقصدُ الرّازي- إنَّ النَّفس في اللغة يُراد بها مجرَّدَ البدن فهذا لا أصلَ له، وقولُه: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} [آل عمران ١٨٥] لم يُردْ به كلَّ بدنٍ؛ فإنَّ البدن الخالي عنِ الروح لا يذوقُ الموتَ، بلِ النفسُ هنا يُراد بها الروح، كقولِه تعالى: {اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا} [الزمر ٤٢]. وأمّا قوله يُراد بها العقل كقوله: {وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ} [الأنعام ٦٠]. وأحوالُ النائم باقيةٌ إلّا العقل؛ فهذا سهوٌ منه، فإنَّ قولَه: {وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ} [الأنعام ٦٠] ليسَ فيه لفظُ النّفس وإنَّما لفظُ النفس في الآية الأولى وهي قوله: {اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى} [الزمر ٤٢] فالآيةُ التي احتجَّ بها على أنَّ مُسمّى النّفس هي مُسمّى الروح هي الآيةُ التي ذكرَ فيها توفّيَ الأنْفس، وذلك يَقتضي أنَّ

المتوفّ بالموت والنَّوم هو النَّفس التي هي الروح، وأنَّ النّائم تُتوفَّ روحُه لكنْ توفِّيًا دونَ الموت بحيث تُمسك وترسَل، وأمَّا التعبيرُ بلفظِ النّفس عنِ العقل فهذا ليسَ من لغة العرب أصلًا.

وأمّا قوله: يُراد بها ذاتُ الشيء وعينُه كقوله تعالى: {وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ} [البقرة: ٩]. وقوله: {فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ} [البقرة: ٥٤] {وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ} [هود: ١٠١] فلا يرادُ بها ذاتُ كلِّ شيء، وعينُ كلِّ شيء، اللَّهم إلّا أن يكون في التَّوكيد. فإذا قالوا الأنفسُ والنفوس لم يفهَم منه ما لا حياةَ له ولا فعلَ كالجمادات؛ ولهذا قال النّبيُّ صلى الله عليه وسلم: "ما من نفسٍ مَنفوسة إلّا وقد كتبَ اللهُ مكانَها من الجنّة والنّار"، وأمّا قولُه تعالى: {فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ} فهو نظيرُ قولِه {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا} [النور: ١٢] وقوله ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وقوله {وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ} [الحجرات: ١١] أي: يقتلُ بعضُكم بعضًا ويلزم بعضكم بعضاً. وسمّى الجميع نفسًا: أي لا يقتلُ إلّا مَن هو منكم، لا يكون مِن غيركم؛ لأنَّ المتَّفقين في مقصود الحياةِ والفعل يكونونَ كالشيء الواحد.

قولُه: لفظُ النّفس في حقِ الله تعالى ليس إلّا الذّات والحقيقة. يُقال له: أتريد أنّ معنى اللفظِ مُطلق ذات ما، وحقيقة ما، أمْ ذاتٌ وحقيقة قائمة بنفسها، مُستلزمة للحياة والفعل ونحوِ ذلك؟ أمَّا الأوَّل فممنوعٌ والثّاني فمُسلَّم، وبهذا يتبيّن أنَّ أهلَ الوسط يثبتون ما أثبتَ الطائفتانِ من الحق، ويَجمعون بينَ قوليْهما، فإنَّ هؤلاء أثبتوا مِن مُسمّى اللفظ مُطلقَ الذات، وأولئك أثبَتوا الصِّفة الخاصَّة، وأهلَ الوسط أثبتوا الأمريْن"[١٦].

المبحثُ الرّابع: إثْباتُ الفَوْقِيَّة لله تعالَى، والاسْتِواءِ علَى العَرْشِ

المطلبُ الأوَّل: إثباتُ الفوقيَّة والاستواءِ لله تعالى:

هذا الحديثُ ظاهرُ الدَّلالة على فوقيَّتِه سبحانَه على خلقه. والأدلةُ على إثبات الفوقيَّة كثيرةٌ في الكتاب والسُّنَّة، وأهلُ السُّنَّة والجماعة يؤمنون أنَّ اللهَ نفسَه فوقَ العرش، وأنَّه نفسُه قد استوَى على العرش، وله تَعالى الفوقيَّةُ بكُلِّ مَعانيها مِنْ فوقيَّة الذات والقَدْر والقَهْر. وهذا الحديثُ مِنَ الأدلَّة على فوقيَّة الذات، وأنَّه نفسُه تعالى فوقَ العرش.

وقدِ استدلّ أهلُ السُّنة والجماعة على علوِّ الله تعالى على خلقه علوًّا ذاتيًّا بالكتاب والسنة والإجماع والعقلِ والفطرة. وقد ذكرَ ابنُ القيّم في "نونيَّته" أكثرَ من عشرين نوعًا من الأدلة، وكلُّ نوعٍ تحته عددٌ من الأدلة[١٧]. كما ذكرَ في الصواعقِ ثلاثين دليلًا من أدلة العقل والفطرة[١٨].

فأمّا الكتابُ فقد تنوَّعت دلالتُه على علوِّ الله، فتارةً بذكْر العلو، وتارةً بذكْر الفوقيَّة، وتارةً بذكْر نزول الأشياء من عندِه، وتارةً بذكْر صعودِها إليه، وتارةً بكوْنه في السموات...

فالعلوُّ: مثلُ قوله تعالى: {وهو العليُّ العظيم} [البقرة: ٢٥٥]، وقولِه تعالى: {سبِّح اسم ربِّك الأعلى} [الأعلى: ١].

والفوقيَّة: مثلُ قولِه تعالى: {وهو القاهرُ فوقَ عباده} [الأنعام: ١٨]، وقولِه تعالى: {يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون} [النحل: ٥٠].

ونزولُ الأشياء منه: مثلُ قوله تعالى: {يدبِّر الأمر من السماء إلى الأرض} [السجدة: ٥]، وقولِه تعالى: {إنّا نحن نزَّلنا الذكْر} [الحجر: ٩] وما أشبَهَ ذلك.

وصعودُ الأشياء إليه: مثلُ قوله تعالى: {إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه} [فاطر: ١٠]، ومثلُ قوله تعالى: {تعرُج الملائكة والروح إليه} [المعارج: ٤].

كوْنُه في السماء: مثلُ قولِه تعالى: {أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض} [الملك: ١٦].

وأمّا السنةُ فقدْ تواترتْ عنِ النبي- صلى الله عليه وسلم- مِن قوله وفعلِه وإقراره:

وفيما يخصُّ القول في ذكْر العلوِّ والفوقيَّة: ما وردَ في حرصِه- صلى الله عليه وسلم- على قولِ "سبحان ربي الأعلى" في سجوده. وقولُه في الحديث: "واللهُ فوقَ العرش"[١٩].

وأمّا الفعْل: فمثلُ رفْع أصْبعه إلى السماء، وهو يخطبُ الناسَ في أكبر جمع، وذلك في يومِ عرفة، عامَ حجَّة الوداع، فقال عليه الصلاةُ والسلام: "ألا هل بلَّغت؟" قالوا: نعم. "ألا هل بلَّغت؟" قالوا: نعم. "ألا هل بلَّغت؟" قالوا: نعم. وكان يقول: "اللَّهم! اشْهَد"، يشيرُ إلى السماء بأصْبعه، ثمَّ يُشير إلى الناس[٢٠].

ومِن ذلك رفعُ يديه إلى السماء في الدُّعاء كما وردَ في عشرات الأحاديث. وهذا إثباتٌ للعُلوِّ بالفعل.

وأمّا التَّقرير: فقدْ جاءَ في حديثِ الجارية التي قال لها النبيُّ- صلى الله عليه وسلم-: "أين الله؟" قالت: في السماء، فقال: "مَن أنا؟" قالت: رسولُ الله. فقال لصاحبها: "أعْتِقها؛ فإنَّها مؤمنة"[٢١].

وبالنسبةِ لدلالةُ الإجماع: فقدْ أجمعَ السلفُ على أنَّ الله تعالى بذاتِه في السماء. كما نقلَ أقوالَهم أهلُ العلم، كالذَّهبي- رحمه الله- في كتابه: (العلوّ للعليّ الغفار)[٢٢].

أمّا دلالةُ العقل: فنقول إنَّ العلوَّ صفةُ كمالٍ باتِّفاق العقلاء، وإذا كان صفةَ كمالٍ وجبَ أنْ يكون ثابتًا لله؛ لأنَّ كلَّ صفةِ كمالٍ مطلقة، فهي ثابتةٌ لله.

أمّا دلالةُ الفطرة: فأمرٌ لا يمكن المنازعةُ فيه ولا المكابرة، فكلُّ إنسان مَفطور على أنَّ الله في السماء، ولهذا عندما يفْجؤك الشيءُ الذي لا تستطيع دفعَه، وتتوجَّه إلى الله تعالى بدفعِه؛ فإنَّ قلبك ينصرفُ إلى السماء وليسَ إلى أيِّ جهةٍ أخرى، بل العجيب أنَّ الذين يُنكرون علوَّ الله على خلقِه لا يرفعون أيديهم في الدُّعاء إلّا إلى السماء![٢٣].

المطلبُ الثّاني: أقوالُ المتأوّلين في صفةِ الفوقيَّة والاستواءِ على العرش لله تعالى:

كُلُّ الطوائفِ المبتدِعة مِنَ الجَهْمِيَّة والمعتزِلَة ينْفون صفةَ الفوقيَّة والاستواءِ على العَرش؛ فمنهم مَنْ يقول: إنَّه تعالى في كُلِّ مكان؛ يعني: هو نفسُه في كُلِّ مكان، يعني: مُخْتَلِطٌ بالخَلْقِ، وهذا هو الحُلُول. أو يقولُ بعضُهم ما لا يُتَصَوَّر في العقل: إنَّه- تعالى ربُّنا عنْ قولِهم- لا داخلَ العَالم ولا خارجَه... يعني: نُفَاةُ العُلُوِّ ما لهم مَفَرٌّ مِنْ أحد هذيْن المذهبيْن، فهولهم: إنَّه لا داخلَ العَالَمَ ولا خارجه. هذا حقيقةُ المعدوم، الذي لا حقيقة له، ولا وجود له، يقول ابن تيمية: "وكثيرٌ منهم يجمعُ بين القولين: ففي حال نظرِه وبحثِه يقول بسلبِ الوصفين المتقابلين فيقول: لا هوَ داخلَ العالم ولا خارجَه، وفي حال تعبُّده وتألُّهِه يقول بأنَّه في كلِّ مكان، ولا يخْلو منه شيء حتَّى يصرِّحوا بالحلول في كلِّ موجود- من البهائم وغيرها!- بلْ بالاتحاد بكلِّ شيء؛ بل يقولونَ بالوحدة التي معناها أنَّه عينُ وجودِ الموجودات"(٢٤).

ثمَّ يُعلِّل شيخُ الإسلام سببَ هذا التَّناقض فيقول: "وسببُ ذلك أنَّ الدعاءَ والعبادة، والقصدَ والإرادة، والتوجُّه؛ يطلب موجودًا، بخلافِ النَّظر والبحثِ والكلام؛ فإنَّ العلمَ والكلامَ والبحثَ والقياسَ والنظر؛ يتعلَّق بالموجودِ والمعدوم، فإذا لم يكنِ القلبُ في عبادةٍ، وتوجُّهٍ، ودعاء؛ سهلَ عليه النفيُ والسَّلب، وأعرضَ عن الإثبات، بخلافِ ما إذا كانَ في حال الدُّعاء والعبادةِ فإنَّه يطلبُ موجودًا يقصدُه ويسأله ويعبُدُه، والسلبُ لا يقْتضي إلّا النفيَّ والعدم، فلا ينفي في السلبِ ما يكون مقصودًا معبودًا"(٢٥).

والخلاصةُ أنَّ الأقوالَ في مُباينةِ الله لخلقه أربعة:

١- مَن يقول بالحلول والاتِّحاد فقط، كقول ابن عربي وأمثاله.

٢- مَن يثبتُ العلوَّ نوعًا من الحلول، وهو الذي يُضاف إلى السالميةِ أو بعضهم، وفي كلامِ أبي طالب وغيره ما قدْ يُقال إنَّه يدلُّ على ذلك.

٣- مَن لا يُثبت لا مُباينةً ولا حلولًا ولا اتِّحادًا، كقولِ المعتزلة، ومَن وافقهم مِن الأشعرية وغيرهم.

٤- والقولُ الرابع إثباتُ مُباينةِ الخالق للمخلوق بلا حلول، وهذا قولُ سلفِ الأمة وأئمتِها... (٢٦).

المبحثُ الخامس: إثْباتُ صفةِ الرَّحمةِ والغضب لله تعالى

المطلبُ الأوَّل: إثباتُ صفةِ الرَّحمة لله تعالى:

إنَّ ممّا استقرَّ في ذهنِ وعقيدة المؤمنِ أنَّ الله رحمنٌ رحيم، وأنَّ رحمةَ الله تغلبُ غضبَه، ويظهرُ أثرُ ذلك بما يدلُّ عليه اسمُه العَفُوُّ واسمُه الغَفُور واسمُه التَّوَّاب، مِن كثرة عفوِه ومغفرتِه وتوبتِه على خلقِه.

والرَّحمةُ مُستفادة مِنْ آياتٍ مُصَرِّحَة، مثل: {وَرَبُّكَ الغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} [الكهف: ٥٨]، ومُستفادةٌ مِنْ أسمائه المتضمّنة، مثل: {الرَّحْمَنِ، الرَّحِيمِ}، كُلُّ اسمٍ مُتضمّن لصفة؛ فاسمُه "الرَّحْمَنُ" واسمه "الرَّحِيمُ" يتضمَّنان إثباتَ صفة الرحمة.

وهذا الحديثُ فيه التصريحُ بلفظِ الرَّحمة: "إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي".

والرَّحمةُ المضافة إلى الله نوعان:

أ- نوْعٌ هو صفة، كما في هذا الحَديث.

ب- ورحمةٌ هي مخلوقةٌ كما في الحديث الصحيح: «إِنَّ للهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ وَالبَهَائِمِ وَالهَوَامِّ؛ فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَادَّخَرَ اللهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[٢٧]؛ مائة رحمةٍ مخلوقة، ومِنَ الرَّحمة المخلوقة المطر، نقول: هذه رحمةُ الله، {فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللهِ كَيْفَ يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} [الروم: ٥٠].

المطلبُ الثّاني: إثْباتُ صفةِ الغضَبِ لله تعالى:

كذلكَ فإنَّ صِفةَ الغضب ثابتةٌ لله بالكتابِ وبالسنَّة وإجماعِ أهل السنة.

قال اللهُ تعالى: {وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ} [النساء: ٩٣]، أي الذي قتلَ مؤمنًا متعمدًا.

وقال جلَّ في عُلاه: {وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا} [النور: ٩].

وأمّا في السنة، فثبتَ فيها ما جاءَ عنِ النبي- صلَّى الله عليه وسلم- أنَّه كان يدعو ويقول: ".. وأعوذُ برضاك من سخطك"(٢٥). فهذا دليلٌ على إثبات هذه الصفة. ومن السنَّة أيضًا أنَّ النبيَّ- صلى الله عليه وسلم- قال: "إنَّ الله كتبَ كتابًا فهوَ عنده فوقَ عرشِه: إنَّ رحْمَتي سَبَقت غَضَبي"(٢٦)، وفي هذا أيضًا إثباتٌ لهذه الصفة.

ووجْهُ إثباتِ الصفةِ لله: أنَّ إضافتَها لله جلَّ في عُلاه إضافةُ معنى، فهي إضافةُ صفةٍ لموصوف، وقد ثبتتْ لله بالكتابِ والسُّنة، ونحنُ نؤمن بها كما آمنّا بصفةِ الحبِّ لله، وكما آمنّا بصفةِ الرِّضا نؤمنُ بصفةِ الغضب، وهذه الصفةُ من الصفات الفعلية التي تتجدَّد وتتعلَّق بالمشيئة، والدليلُ على ذلك ما جاءَ في الصحيحين عن النبيِّ- صلى الله عليه وسلم- أنَّ كلَّ نبي كان يقول: "إنَّ ربي غضبَ اليومَ غضبًا لم يغضبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعدَه مثله"(٢٧)، فهذا فيه دلالةٌ على أنَّ الله غَضِبَ يومَ القيامة، وأنَّ الله يغضبُ على الكافرين، ويغضبُ على الفَسَقة والفَجَرة، إذًا: فاللهُ قد يغضب ثمَّ يرْضَى. يغضبُ على مَن فعلَ المعْصية، ثمَّ يرضَى عنه إذا تابَ وأنابَ وآبَ إلى ربِّه جلَّ في عُلاه.

الردُّ على المُخالفين في صفةِ الغضب:

على الرَّغْم من وضوحِ الأدلَّة الدّالةِ على إثبات صفةِ الغضبِ لله تعالى كما يليق بجلالِه وعَظَمته، إلّا إنَّه وجِدَ مَن يُحوِّل هذه الصِّفة، ويفسِّر الغضبَ والرحمة بالأشياء المخلوقة، مثل:

- الجَهْمِيَّة، وذلك بناءًا على نفْيِهم للصِّفات.

- وكذلك الأشاعرة، بناءًا على نفْيهم للصِّفات الاختيارية عنِ اللهِ- عزَّ وجلَّ- لشُبهةِ حلول الحوادث بذاتِ الله عزَّ وجلَّ، حيثُ رأوا أنَّ العقل- بزعْمِهم- يدلُّ على ثبوت سبعِ صفاتٍ فقط، وتأويلِ ما عداها أو نفيه[٢٨]. كذلكَ الذين يفسِّرون الغضبَ والرحمة بالأشياء المخلوقة، أو يفسِّرونها بالإرادة؛ لأنَّ مِنَ الصفات التي يُثبتونها الإرادة، فمنهم مَنْ يقول: الغضبُ إرادةُ الانتقام، والرحمةُ إرادةُ الإنعام. ومنهم مَنْ يفسِّر الغضب بأنَّه ما يخلقُه الله مِنَ العقاب، مِنَ العقوبات. والرحمةُ ما يخلقُه الله مِنَ النِّعم التي يرحم بها عبادَه؛ فيفسِّر الرحمةَ بأشياء مَخلوقة ليست صفةً قائمةً بالرب تعالى.

فالأشاعرةُ حينَ يئوِّلون صفةَ الغضب بالانتقام، يقولون: إنَّنا نُثبت ولا ننفي ولا نشبِّه، لكنَّنا نقول: غضبُ الله معناه: انتقامُ الله. واللهُ يقول: {إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ} [إبراهيم: ٤٧].

فنقولُ لهم: إنَّه لم يرِدْ عنِ النبيِّ- صلّى الله عليه وسلم- أنَّه فسَّر الغضبَ بالانتقام.

ونقولُ لهم: أنتُم بتأويلِكم هذا قدْ خالفتُم ظاهرَ الكتاب؛ فقد قالَ الله: {وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ} [النساء: ٩٣]، ولم يقل: انتقمْ مِنه، فخالفتُم ظاهرَ القرآن، وخالفتُم- أيضًا- ظاهرَ السُّنة، وخالفتُم إجماعَ الصحابة.

وكذلك نقول: إنَّ لهذا التأويل لوازمَ باطلة، فأنتُم الآن تَقدحونَ في بيانِ النبي وتبليغِه، وهذا لازمٌ لقولِكم بتأويلٍ لم يقلْه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم.

ثمَّ إنَّ الله تعالى قد غايرَ بينَ الغضب وبينَ الانتقام في كتابِه فقال تعالى: {فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ} [الزخرف: ٥٥]، ومعنى: {فلمّا آسَفونا}: أغضَبونا، فيكونُ المعنى: فلمّا أغْضَبونا انتقمْنا منهم، ثمَّ نقول: الانتقامُ هو لازمٌ للغضب، فإنَّ الله إذا غضبَ على عبدٍ انْتقمَ منه، فأنتُم أوَّلتُم الصفةَ بِلازِمِها، ونحنُ نثبتُ الصِّفة ونُثبتُ لازمَ الصفة.

وأدلَّةُ ذلك كثيرةٌ في القرآن: {وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ} [النساء: ٩٣]، قالَها في المنافقين والمشركين، وفي بعضِ أهل المعاصي، {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ} [النساء: ٩٣]، جاءَ في الحديث: "مَنِ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ"[٢٩]؛ فهوَ تعالى يغضبُ كما شاء، ويغضبُ كيفَ يشاء.

وقد نقلَ الشيخُ السَّعْدي- رحمه الله- عنْ شيخ الإسلام ابنِ تيمية- رحمه الله- قولَه: "إذا قالَ لك: نُئوّل معْنى الغضب: إرادةُ الانتقام. والرحمة: إرادةُ الإنعام؛ فقل: وهلْ إرادةُ الخالق تشبهُ إرادةَ المخلوق، أم أنَّها إرادةٌ تليقُ بجلاله وعَظَمته؟ فإنْ قال الأوَّل فقدْ شبَّه، وإنْ قال الثّاني فقُلْ: ولِمَ لا تقلْ: رحمةٌ وغضبٌ يَليقان بجلاله وعظمتِه، وبذلك تحجُّه وتَخْصِمُه"[٣٠].

المطلب الرابع: العلاقة بين صفتي الرحمة والغضب.

أولاً: أن رحمة تعالى تغلب غضبه:

هَذا الحديثُ صريحٌ في الإيمان بأنَّ رحمةَ الله تغلِبُ غضبَه، وقد وردَ في بعض الألفاظ: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

والسَّبْق هذا نوعٌ مِنَ الغلبة، (سَبَقَتْ غَضَبِي)، (إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي)، والرحمةُ والغضبُ كلاهُما ممَّا أخبرَ اللهُ به عن نفسِه؛ أخبرَ برحمتِه بأوليائه وبعبادِه؛ {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا...} [الأعراف: ١٥٦]، وأخبرَ بغَضبِه على المشركين والمنافقين كما تَقَدَّم.

وهذه الغَلبةُ والسَّبْق مِنْ آثار سَبْقِ الرَّحمة وغلبةِ الرَّحمة للغضب ما أخبرَ به سبحانه مِنْ أنَّه عفُوٌّ وأنَّه حليم، وأنَّه مُحْسِن يُحسِن إلى عباده؛ فَمِنْ آثار غلبةِ الرحمة للغضب ما يكون منْه مِنَ العفو والمغفرةِ والإحسان والحِلْم، كُلُّ هذا مِنْ آثار سبْقِ الرحمة وغلبةِ الرحمة للغضب. ويظهر أثرُ ذلك بما يدلُّ عليه اسمُه العفو، واسمُه الغفور، واسمُه التواب؛ مِن كثرة عفوِه ومغفرتِه وتوبته على خلقِه. وهذه الأسماءُ كلُّها تتضمن أنَّه عفُوٌّ كثيرُ العفو كثيرُ المغفرة كثيرُ التوبة، وكلُّ هذه المعاني تكونُ منه سبحانه مِن آثارِ غلبة رحمتِه لغضبِه.

وقال الطِّيبي: "في سبْقِ الرحمة إشارةٌ إلى أنَّ قسطَ الخلقِ منها أكثرُ مِن قسطهم من الغضب، وأنَّها تنالُهم من غيرِ استحقاق، وأنَّ الغضبَ لا ينالُهم إلّا باستحقاق، فالرحمةُ تشملُ الشخصَ: جنينًا ورضيعًا وفطيمًا وناشئًا، قبلَ أن يصدرَ منه شيء من الطاعة، ولا يلحقُه الغضبُ إلّا بعد أن يصدرَ عنه من الذُّنوب ما يستحقُّ معه ذلك"(٣١).

ثانياً: أنَّ الرحمةَ تُقابل الغضبَ، أمَّا الرضا فيُقَابل السَّخَط:

القولُ بأنَّ الرحمةَ تقابل الغضبَ، والرضا يُقَابلُ السَّخَط، دلَّتْ على ذلك آياتٌ، منها: قولُه تعالى: {أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللهِ كَمَن بَاءَ بِسَخْطٍ مِّنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ} [آل عمران: ١٦٢]، وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ"(٣٢).

ومِن الفروقِ اللَّفظية بينَ الغضب والسخطِ أنَّ الغضبَ لا يأتي إلّا لازمًا متعدِّيًا بـ (على)، و(سخط) يأتي لازمًا، ويفسّر بالغضب، تقول: (سخطَ عليه، وغضبَ عليه)، ويأتي (سخط) مُتعدِّيًا، ويفسّر بالكراهة والبُغْض، تقول: (سخط الطعام)، وكذلك (رضيَ) يأتي لازمًا ومتعدِّيًا، تقول: (رضيَه ورضيَ عنه) كما قالَ تعالَى: {رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ} [المائدة: ١١٩]، {وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} [الزمر: ٧]، {وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} [الزمر: ٧].

ثالثاً: تفَاضُلُ صفاتِ الله تعالى:

بناءَ على ما سبق يرد سؤال مهم هو:

هل صفاتُ الله تَتفاضَل؟ وكذلك: هل القرآنُ يَتفاضَل؟ الجواب أنَّ صفاتِه تعالى تتفاضَلُ، وكلامَه يتفاضَل، كما وردَ أنَّ سورةَ الإخلاص تَعْدِل ثلثَ القرآن، وإنْ كان القرآن كلُّه باعتبارِ أنَّه كلامُ اللهِ حُكْمُه واحد، ولكِنْ باعتبارِ المضمون يَتفاضَل، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إلى هذا.

وقدْ نازع في هذا بعضُ المتكلِّمين، وحملوا كلامَ أئمَّة السَّلف على المنْع من تَفضيل الصفاتِ فيما بينَها، وجعلوا التفاضُلَ لا يقعُ إلا بينَ المخلوقات، وأنَّ التفضيلَ يلزمُ منه التَّنقيص، والصفاتُ بالنِّسبة للباري- سبحانَه وتعالى- واحدة، وقد رامَ أصحابُ هذا القولِ مِن خلاله تأويلَ الصفات، وبعضُهم التزمَ بأصله في نفي الصفات، فرفضَ بناءً على ذلك تَفاضُلَها، فالأشاعرةُ حين جعلوا الكلامَ معنًى قائمًا بالذات، وجَعلوه قديمًا ليسَ فيه حادث؛ فإنَّه أشْكِل عليهم وجودُ بعض الآيات التي تدلُّ على أنَّ بعضَه أفضلُ من بعض، فلزمَهم أن يَحملوها على معنًى معيَّن، وأنَّ هذا بالنسبة للأجْر، أمّا الصفةُ ففي نفسِها لا تَتفاضَل، وكوْن القرآن أفضلَ من التوراة، وفيه ما ليسَ في التوراة، مع أنَّ الجميع كلامُ الله؛ فهذا أيضًا مُشْكل. والصحيحُ أنَّ الصفات تَتفاضَل فيما بينها، والصفةُ المفضولة ليست صفةَ نقصٍ بلْ هي صفةُ كمال، وقد دلَّ على ذلك الكتابُ والسنة(٣٣).

وكذلك صفاتُه تعالى، فأسماؤه وصفاتُه المتضمّنَة للرَّحمة والإحسان هذه أفضلُ مِنَ الصِّفات التي تتضمَّن العقابَ والغضب، ولهذا: "إنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي"، "إنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي". ومِنَ التَّضاد الذي نبَّه عليه شيخُ الإسلام- وهو ظاهرٌ- أنَّه تعالى يقبضُ الأرضَ والسماوات، لكنَّه يقبضُ السماوات بيَمينِه، ويكونُ المقسطون يومَ القيامة عن يمينِه، هذا فيه تنبيهٌ على فَضْل يمينِه سبحانَه وتعالى عنِ اليد الأخرى، أو كما جاءَ في رواية: "شِمَالِه". وفي القرآن: {وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: ٦٧]. قال ابنُ تيمية رحمه الله: "وصفَ رحمتَه بأنَّها تغلبُ وتسبِقُ غضبَه، وهذا يدلُّ على فضلِ رحمتِه على غضبِه من جِهةِ سبْقِها وغلبتها"(٣٤).

المبحثُ السّادس: ثمراتُ الإيمانِ بالصِّفات الواردةِ في هذا الحديث

لا شكَّ أنَّ للإيمان بصفاتِ الله تعالى الواردةِ في هذا الحديث ثمراتٍ عظيمة، نذكرُ منها:

١. تحقيقُ شدَّة المحبَّة لله- عزَّ وجلَّ- بمعرفة سعةِ رحمته تعالى، وهذه مِن أعظم الثّمرات التي يَجْنيها المسلمُ على الإطلاق مِن إيمانه بصفةِ الرحمة.

٢. رجاءُ المغفرة والعفو، فالواجبُ على المسلم دومًا أنْ يعيش بين الخوف والرَّجاء، ولا ينبغي له أن يتركَ أحدَ الأمْرين يغلبُ الآخر، فإذا رأى مِن نفسِه كبْرًا وغرورًا، وميلًا إلى الشّهوات؛ وجبَ عليه أن يتذكّر أنَّ الله شديد العقاب، وأنَّه ربَّما أمهله وأمْلى له لا سترًا عليْه ولا مَحبَّة له؛ وإنّما استدراجًا له ليأخذه وهوَ على تلكَ الحال. فإذا وقعَ في الذَّنبِ فقدْ أُمِر أن يكون من التّائبين المستغفرين، لا أنْ يكون من

القانطين الآيسين مِن رحمة ربّ العالمين، فقد قال تَعالى حكايةً عن نبيّه يعقوبَ عليه السَّلام: {وَلَا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ} [يوسف: ٨٧].

٣. إذا علمَ العبدُ سعةَ رحمةِ ربِّه عزَّ وجلَّ كان عليْه أن يسارعَ إليها، ويُقبل عليها، ويَطرقَ أبوابَها، ويطلب أسبابَها.

٤. حُسنُ الظنِّ بالله عزَّ وجلَّ، وحُسن الظنِّ بالله من أعظمِ منازل السّائرين، وأشرفِ مَقامات العابدين؛ لأنَّه دليلٌ على أنّه يعرف الله حقَّ المعرفة. فقد روَى البخاريُّ ومسلم وغيرُهما عنْ أبي هريرةَ- رضي الله عنه- أنَّه قال: قال رسولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا دَعَانِي..."(٣٥)، ومعنى قولِه عزَّ وجلَّ: "أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي" أي: قادرٌ على أنْ أعمل به ما ظنَّ أنِّي عاملٌ به، وفيه بيانُ فضلِ الرَّجاء في رحمة الله.

٥. يورثُ العبدَ حُسنَ الظَّن بالله: فالقلبُ الممتلئ بأسماءِ الله وصفاته علمًا ومعرفة يضعُ الرجاءَ بالله- تعالى- وحُسنَ الظَّن في محلِّه اللائق به، فحُسنُ الظنِّ إنما يكونُ معَ انعقاد أسبابِ النجاة، وأمّا معَ انعقاد أسبابِ الهلاك فلا يتأتَّى حُسنُ الظَّن. فإنْ قيل: بل يتأتَّى ذلك، ويكونُ مُستندُ حُسنِ الظَّن سعةَ مغفرةِ الله ورحمتِه وعفوِه وجودِه، وأنَّ رحمته سبقتْ غضبَه، وأنَّه لا تنفعه العقوبة ولا يضرُّه العفو؛ قيل: الأمرُ هكذا، واللهُ فوقَ ذلك وأجلُّ وأكرم وأجوَدُ وأرحم، ولكنْ إنَّما يضعُ ذلك في محلِّه اللائق به، فإنَّه- سبحانه- موصوفٌ بالحكمة والعزَّة والانتقام وشدَّةِ البطش، وعقوبة مَن يستحقُّ العقوبة، فلو كان معولُ حُسنِ الظَّن على مجرَّد صفاته وأسمائه لاشْترِكَ في ذلك البرُّ والفاجرُ والمؤمنُ والكافرُ ووليُّه وعدوُّه، فما ينفعُ المجرمَ أسماؤه وصفاته، وقد باء بسخطِه وغضبِه، وتعرَّض لِلَعنته، وأوقع في محارمه، وانتهكَ حرماته! بل حُسنُ الظنِّ ينفعُ مَن تابَ وندم، وأقلع، وبدَّل السيئةَ بالحسنة، واستقبلَ بقيةَ عُمره بالخير والطاعة، ثمَّ أحسنَ الظَّن؛ فهذا حسنُ ظَن، والأوَّلُ غرور.

٦. مَن عرف أنَّ الغضبَ مِن صفات الله تعالى، وأنَّه ذو انتقامٍ ممَّن عصاه؛ حمَلَه ذلكَ على الخوف من الله تعالى، والبعدِ عن معصيته.

٧. مَن آمنَ بصفاتِ الله، واستعاذَ بها؛ أعاذَه اللهُ ممّا يخاف منه. ومن ذلك دعاء النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ"(٣٦).

الخاتمة

بعد هذا العرض المبسَّط الموجَز، أحمدُ الله الذي يسَّر لي إتمامَ هذا البحثِ المتعلق بـ: المسائل العقديَّة المتعلقة بحديث: "سَبَقَت رَحْمتي غَضَبي". ومِن خلال دراستي لهذا الموضوع توصَّلتُ إلى النتائج الآتية:

١. إثبات أنَّ الكتابةَ مِن أفعاله سبحانه وتعالى.

٢. أنَّ الله يوجِبُ على نفسِه ما شاء، كما يُحرِّم على نفسِه ما شاء، ولا أحدَ يوجبُ عليه سبحانَه ولا يُحرِّم.

٣. إثبات النَّفس لله تعالى كما يَليقُ بجلاله وعظمتِه، كما ثبتَ ذلك في الكتاب والسنة.

٤. إثبات الفَوقيَّة لله تعالى، والاستواءِ على العرش، كما ثبَتتْ هذه الصفاتُ لله في الكتاب والسنة.

٥. إثبات صفةِ الرَّحمة، كما ثبتت لله تعالى في الكتاب والسنة.

٦. إثبات صفةِ الغضب، كما ثبتتْ لله تعالى في الكتاب والسنة.

٧. أنَّ الرحمةَ تقابلُ الغضب، أمَّا الرِّضا فيُقَابل السَّخَط.

٨. أنَّ صفاتِه تعالى تتفاضَل، وكلامَه يتفاضل.

٩. أنَّه كلَّما كان المرءُ بربِّه وبأسمائه الحسنى وصفاتِه العلى أعرفَ كانَ له أقْرب، ووجَدَ ثمراتِ إيمانِه بأسماء الله وصفاته في حياته.

هوامش البحث:

---

(١) اجتماعُ الجيوش الإسلامية، ابن قيم الجوزية، ص ٩٨.

(٢) فتحُ الباري، (١٣ / ٥٢٧).

(٣) أخرجَه أبو داود في كتاب الصلاة- باب فيمَن لم يوتر (١٤٢٠) ج ٥٣٤/١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيهما- باب ما جاءَ في فرض الصلوات والمحافظة عليها (١٤٠١) ج٤٤٩/١، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٢٤٣) ج٦١٧/١.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب السنة- باب في القدر (٤٧٠٠)، ٤/ ٣٦٤، والترمذي في كتاب القدر- باب ما جاء في الرضا بالقضاء (٢١٥٥)، ٤٥٧/٤، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٠١٨).

(٥) درءُ تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ج٢/ص١٨.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: محمد الدسوقي وشرح البراهين لمحمد السنوسي، ص٩٨، تبصرة الأدلة: أبو المعين النسفي، (١/ ٣٤١)، مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٦/ ٢٣١ – ٢٣٢، ٢٤١)، ومنهاج السنة منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: ابن تيمية، (٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٧) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، (٢/ ٣١٠).

(٨) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب- باب تحريم الظلم (٢٥٧٧) ج٩٩٤/٤.

(٩) أخرجه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عتيك (١٦٤١٤) ج ٣٤٠/٢٦.

(١٠) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو بن أدي بن سعد بن علي بن أسد بن ساردة بن يزيد بن جشم بن الخزرج، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي ثمَّ الجشمي. أحدُ السبعين الذين شهدوا العقبةَ من الأنصار، وآخى رسولُ الله- صلى الله عليه وسلم- بينه وبينَ عبد الله بن مسعود. توفي في طاعون عَمَوَاس سنة ثماني عشرة. انظر: الاستيعاب (ج ٣/ص ٤٠٢-٤٠٣ ترجمة ٢٤١٦) وأسد الغابة (١٨٧/٥ ترجمة ٤٩٦٠)

(١١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد- باب اسم الفرس والحمار (٢٨٥٦)، ومسلم في كتاب الإيمان- باب الدليل على أنَّ من مات على التوحيد دخل الجنة (٣٠).

(١٢) قال الآمدي: "مذهبُ أهل الحق أنَّ الباري تعالى خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها ولا لحكمة يتوقف الخلقُ عليها!، بل كلُّ ما أبدعه من خيرٍ وشرٍّ ونفعٍ وضرٍّ لم يكنْ لغرضٍ قادَه إليه، ولا لمقصودٍ أوجبَ الفعل عليه. غاية المرام في علم الكلام: الآمدي، ص ٢٢٤.

(١٣) انظر: الإرشادُ إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، ص ٢٥٨ وما بعدها، وشرح المواقف الإيجي، علي الجرجاني، (١٨١/٨-١٨٢).

(١٤) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢٤٦/١٦-٢٤٧).

(١٥) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٩٤/١٤).

(١٦) بيانُ تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ج ٧/ ص ٤٦٩-٤٧٣ بتصرُّف بسيط.

(١٧) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، ٣٩٦/١ وما بعدها.

(١٨) الصواعق المرسلة في الردِّ على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، (١٢٧٩/٤-١٣٤٠).

(١٩) إسناده صحيح كما حكم عليه الذهبي في كتاب العلو للعلي الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للذهبي. ص١٦٣ وما بعدها.

(٢٠) أخرجه مسلم كتاب الحج- باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم.

(٢١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته (٥٣٧) ج٣٨١/١.

(٢٢) العلو للعلي الغفّار، الذهبي، ص١٦٣ وما بعدها.

(٢٣) شرح العقيدة الواسطية، ابن العثيمين، ، ج١/ ص٣٩٢.

(٢٤) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام: إعداد مجموعة من الباحثين، ج١/ ص ٤٢٩.

(٢٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٧٢/٥- ٢٧٣.

(٢٦) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (٢٨٧/١٠).

(٢٧) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، صحيح البخاري، كتاب الأدب - باب جعل الله الرحمة مائةَ جزء (٦٠٠٠)، ومسلم في كتاب التوبة - باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنَّها سبقت غضبه (٢٧٥٢) واللفظ له.

(٢٨) النَّفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، الأرزقي سعيداني، ص ٦٢٩.

(٢٩) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد- باب قول الله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} (٧٤٤٥)، من حديث عبد الله بن مسعود.

(٣٠) التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، آل سعدي، ص ٢٠.

(٣١) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، ابن موسى، ج ٤/٩١.

(٣٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة – باب ما يقال في الركوع والسجود (٤٨٦) ج١/٣٥٢.

(٣٣) تفاضل الأسماء والصفات، مبحث في دلالة الألفاظ ورد التأويل، مقالة ١٩٥ موقع سلف للبحوث والدراسات، /https://salafcenter.org/3067

(٣٤) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، ابن تيمية، ص ١٤.

(٣٥) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار- باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى من حديث أبي هريرة ٢٦٧٥ ج٤/٦٧.

(٣٦) الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، بإشراف: مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة دار القدس- صنعاء، الطبعة الأولى، سنة الطبع ١٤١١هـ، ص ٩٧١.

المصادرُ والمَراجع

١ — اجتماعُ الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

٢ — أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، المحقق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، الناشر: دار الكتب العلمية.

٣ – اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر العقل، ١٤١٩هـ، دار أشبيليا، الرياض.

٤ – الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، الناشر: دار الجيل، بيروت.

٥ – الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، ضبطُ وتحقيق: أحمد السايح وتوفيق وهبة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، مكتبة الثقافة الدينية- مصر.

٦ – بيانُ تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: مجموعةٌ من المحققين، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

٧ – تبصرة الأدلة: أبو المعين النسفي، تحقيق: محمد الأنور حامد عيسى، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، كلية أصول الدين، القاهرة.

٨ – التَّنبيهات اللطيفة فيما احتوتْ عليه الواسطية من المباحث المنيفة، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، الناشر: دار طيبة– الرياض.

٩ – توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، المحقق: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت.

١٠ – الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: المترجم: محب الدين الخطيب، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، الناشر: المكتبة السلفية– مصر.

١١ – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله– صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، الناشر: دار طوق النجاة (مصوَّرة عن السلطانية، بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي).

١٢ – جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أبو عمر الندوي عبد العزيز فتحي بن السيد ندا، دار القاسم، الرياض.

١٣ – حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: محمد الدسوقي، وشرح البراهين لمحمد السنوسي، طُبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤ – درْءُ تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

١٥ – سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، والشرح «عون المعبود» لشرف الحق العظيم آبادي، ضُبط نصّ السنن لأبي داود على ١١ نسخة، كلُّها من رواية اللؤلؤي إلا واحدة من رواية ابن داسة غير تامَّة، وعند الاختلاف يُرجع إلى تحفة الأشراف للمزي ومختصر المنذري وشرح الخطابي وجامع الأصول، وغيرُ ذلك على المطبوع حواشٍ كتبَها الشيخُ تلطف حسين الدهلوي، الناشر: المطبعة الأنصارية بدهلي– الهند.

١٦ – سننُ ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسمُ أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي– مصر.

١٧ – سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر.

١٨ – شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، خرَّج أحاديثه واعْتنى به: سعد بن فواز الصميل، الطبعة السادسة، ١٤٢١ هـ، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

١٩ – شرح المواقف، الإيجي، علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠ – صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

٢١ – صحيح مسلم "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق المترجم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية– عيسى البابي الحلبي وشركاه– مصر.

٢٢ – صحيح مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه — مصر.

٢٣ – الصحيح المسند ممّا ليس في الصحيحين، بإشراف: مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، الناشر: مكتبة دار القدس– صنعاء.

٢٤ – الصواعق المرسَلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٥ – العلو للعلي الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للذهبي، اعتنى به: أشرف عبد المقصود، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة أضواء السلف.

٢٦ – غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– مصر.

٢٧ – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبَه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرفَ على طبعه: مُحب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ١٣٧٩هـ، الناشر: دار المعرفة– بيروت.

٢٨ – مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

٢٩– مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط– عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣٠ – المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان.

٣١ – المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت.

٣٢ – مشارق الأنوار الوهّاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم بن موسى، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م، الناشر: دار المغني، الرياض– المملكة العربية السعودية.

٣٣ – منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٤ – موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ: عَلوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net عددُ الأجزاء: ١٠ تمَّ تحميله في/ ربيع الأول ١٤٣٣ هـ.

٣٥ – النفي في باب صفات الله عزَّ وجلَّ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، الأرزقي سعيداني، مكتبة: دار المنهاج، الرياض.